

Distr.: Limited
6 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 13 تموز/يوليه 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

باكستان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، تايلند*، الجمهورية العربية السورية*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*، سري لانكا*، السنغال، الصين، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، مصر*، نيبال: مشروع قرار*

47/... إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، وإعلان الحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ يشير كذلك إلى قراري مجلس حقوق الإنسان 21/35 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2017، و19/41 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2019،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وأن على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نطاق عالمي معاملة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يسلم بأن هدف التنمية هو التحسين المستمر لرفاه السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإن يؤكد الدور الهام للتنمية الشاملة والمستدامة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، ويشدد على أهمية التعاون الإنمائي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب،

وإن يقر بأن التنمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمران مترابطان ومتعاضدان،

وإن يؤكد من جديد أن تلبية تطلعات الناس إلى حياة أفضل هي أولوية كل دولة، ويؤكد أهمية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة،

وإن يسلم بأنه على الرغم من أن الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية من المسائل المهمة التي يجب ألا تغيب عن البال، يقع على الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، واجب تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإن يرحب باعتماد خطة عام 2030، التي تتضمن مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى في مجال التنمية المستدامة تركز على الناس وتقضي إلى التحول، ويؤكد من جديد أن خطة عام 2030 غير مسبوقه من حيث النطاق والأهمية، وتحظى بقبول جميع البلدان، وتراعي الظروف الخاصة لمختلف البلدان وقدراتها ومستوى التنمية فيها، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية؛ وأن الأهداف والغايات الواردة فيها عالمية ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية،

وإن يقر بالتقدم المحرز في تحقيق بعض أهداف وغايات التنمية المستدامة، ويلاحظ مع ذلك أن التقدم لم يكن بالسرعة المطلوبة لتحقيق هذه الخطة الطموحة وجاء متفاوتاً بين البلدان والمناطق، ويؤكد الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الغايات،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء الخسائر في الأرواح وسبل العيش والاضطراب الذي سببته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) للاقتصادات والمجتمعات، وأثرها السلبي في التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وإزاء احتمال تدهور مسار التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030،

وإن يؤكد من جديد أن الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، ويشدد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يشكل تحدياً عالمياً كبيراً، وشرطاً لا غنى عنه، وواحدة من الأولويات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعرب في هذا الصدد، عن قلقه البالغ لأن جائحة كوفيد-19، التي أدت، وفقاً للتقديرات، إلى وقوع زهاء 100 مليون شخص في براثن الفقر المدقع في عام 2021، قد وضعت الجهود العالمية المبذولة للحد من الفقر أمام تحديات كبيرة،

وإن يؤكد من جديد أيضاً أن تخفيف حدة الفقر المدقع على الفور والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يظلا في صدارة أولويات المجتمع الدولي، وأنه لا بد من تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى بلوغ هذا الهدف،

وإن يؤكد الالتزامات بالقضاء على الفقر والجوع، بأشكالهما وأبعادهما المختلفة، وبضمان تهيئة الظروف التي تتيح لجميع البشر تحقيق إمكاناتهم بكرامة وبصورة متساوية وفي بيئة صحية،

وإن يرحب بالجهود الجبارة المبذولة من الدول وإنجازاتها العظيمة في مجال تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19، ويؤكد من جديد أن كل بلد يواجه صعوبات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويقر بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

- وإن يُؤكد أن للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة دوراً أساسياً يؤديه في تشكيل مستقبلنا المشترك، ولا سيما لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تعزيز التنمية المستدامة وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، ويشدد على أهمية تواصل الجهود من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية،
- 1- يُؤكد من جديد أن التنمية تسهم إسهاماً مهماً في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها؛
 - 2- يسلم بأن التنمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمران مترابطان ومتعاضدان؛
 - 3- يهيب بجميع الدول أن تعمل على تعزيز التنمية المستدامة للارتقاء بمستوى التمتع بحقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز تكافؤ الفرص في التنمية؛
 - 4- يهيب بجميع الدول أيضاً أن تحقق للناس وبالناس ومن أجل الناس تنمية محورها الناس؛
 - 5- يشجع جميع الدول على ألا تدخر وسعاً في تعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، من أجل التعافي من الجائحة، وعلى إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص الضعفاء؛
 - 6- يُؤكد أهمية أن يستفيد سكان كل دولة برمتهم من التنمية الشاملة والمستدامة، وضمان ألا يتخلف أحد عن الركب؛
 - 7- يُؤكد من جديد التزام جميع الدول بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، ويشدد على أن القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، هو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهدف رئيسي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
 - 8- يرحب بما تقوم به الدول، والمنظمات الدولية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة من جهود من أجل القضاء على الفقر، ويقدر هذه الجهود، كما يرحب بالتقدم المحرز في هذا الميدان، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، كون ذلك يكتسي أهمية كبيرة للتمتع بحقوق الإنسان، ويدعو إلى تعزيز التعاون والتبادل الدوليين في مجال القضاء على الفقر؛
 - 9- يهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، أن تسعى، وفقاً لولاية كل منها، لمواصلة تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة التعاون الإنمائي ولمساعدة الدول، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بناءً على طلبها، في تعزيز التنمية المستدامة؛
 - 10- يشجع الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة المعنية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، على أن تراعي خطة عام 2030 لدى تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بناءً على طلب البلدان المعنية؛
 - 11- يدعو آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها المعنية بحقوق الإنسان إلى الاستمرار في مراعاة دور التنمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لدى تنفيذ ولاياتها، وإلى دمج منظور التنمية في عملها؛
 - 12- يرحب بعقد حلقة دراسية فيما بين الدورات لمدة يوم واحد بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان في أيار/مايو 2021، ويشير مع التقدير إلى الدراسة التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، ويطلب إلى المفوضية السامية مواصلة تعزيز عملها في هذا الميدان؛
 - 13- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية، تخصص حلقة واحدة لكل منطقة من المناطق الجغرافية الخمس، قبل انعقاد الدورة

الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، كي يتسنى للدول الأعضاء، والوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، تحديد التحديات والثغرات وتقاسم الممارسات الجيدة والخبرات في هذا الصدد؛

14- يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يمّد الحلقات الدراسية الإقليمية التي تقدم ذكرها بجميع الموارد اللازمة لتوفير الخدمات والمرافق، ويطلب إلى المفوضة السامية أن تعدّ تقريراً موجزاً عن المناقشات التي ستجري خلال الحلقات الدراسية لتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين؛

15- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.